



هيئة تنظيم الاتصالات
Telecommunications Regulatory Authority

قرار رقم (5) لسنة 2017 بإصدار اللائحة التنظيمية لإدارة مخاطر البنية التحتية الأساسية للاتصالات

مجلس إدارة هيئة تنظيم الاتصالات:

بعد الاطلاع على قانون الاتصالات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (48) لسنة 2002، وعلى الأخص المادة (3) الفقرتين (ب) و(هـ)، وعلى المرسوم رقم (47) لسنة 2008 بإعادة تشكيل مجلس إدارة هيئة تنظيم الاتصالات، وتعديلاته، وعلى القرار رقم (29) لسنة 2016 بشأن اعتماد الخطة الوطنية الرابعة للاتصالات، وبناءً على عرض المدير العام لهيئة تنظيم الاتصالات، وبعد موافقة مجلس إدارة هيئة تنظيم الاتصالات،

قرر الآتي:

المادة الأولى

يعمل بأحكام اللائحة التنظيمية لإدارة مخاطر البنية التحتية الأساسية للاتصالات المرافقة لهذا القرار.

المادة الثانية

يُنشر هذا القرار واللائحة التنظيمية المرافقة في الجريدة الرسمية، ويُعمل بها من اليوم التالي لتاريخ النشر.

رئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم الاتصالات
د. محمد أحمد العامر

صدر بتاريخ: 4 رمضان 1438هـ

الموافق: 30 مايو 2017م

اللائحة التنظيمية لإدارة مخاطر البنية التحتية الأساسية للاتصالات

مادة (1)

التعريفات

أ- في تطبيق أحكام هذه اللائحة، يكون للكلمات و المصطلحات التالية المعاني المبينة قرين كل منها، ما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك، كما يكون للكلمات و المصطلحات المستخدمة في هذه اللائحة ذات المعاني الواردة في المادة (1) من قانون الاتصالات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (48) لسنة 2002:

قانون الاتصالات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (48) لسنة 2002.	قانون الاتصالات:
أي مرخص له يصدر بشأنه قرار إدارة المخاطر المنصوص عليه في المادة (4) من هذه اللائحة.	المرخص له المعني:
كل شخص طبيعي أو اعتباري معتمد كمدقق أول لنظم إدارة أمن المعلومات (ISMS) على أساس معيار الأيزو 27001 وذلك لتقييم وتدقيق نظم إدارة أمن المعلومات.	المقيّم:
قائمة موثقة لجميع الأصول التي تم حصرها في البنية التحتية الأساسية للاتصالات.	حصر الأصول:
إطار عمل لأفضل الممارسات للحد من الانقطاعات أثناء وقوع الحوادث غير المتوقعة والتي قد توقف تنفيذ الأعمال بشكل تام. ويتمثل الغرض من هذه الممارسة هو تحسين مرونة الاعمال واستمراريتها.	خطة استمرارية العمل:
تدقيق يُنفذ من قبل مقيم مؤهل مستقل لصالح المرخص له المعني لاعتماد البنية التحتية الأساسية للاتصالات	تدقيق الاعتماد:

<p>للمرخص له المعني، ويطلق على نتائج هذا التدقيق اسم "تقرير تدقيق الاعتماد".</p>	
<p>تشمل: (أ) أي بنية تحتية للاتصالات تعتبر أساسية لاستمرارية الوظائف الاجتماعية الحيوية والمتعلقة بالصحة، والسلامة، والأمن الوطني، والاقتصاد أو الرفاهية الاجتماعية للأشخاص، والتي قد يسبب انقطاعها أو تدميرها أثراً بالغاً. (ب) أي نظام مركزي يخزن ويعالج البيانات الشخصية.</p>	<p>البنية التحتية الأساسية للاتصالات:</p>
<p>أية حدث غير مرغوب فيه أو غير متوقع ينتج عنه فقدان الخدمة أو اختراق غير مصرح به بشكل متعمد أو خلال أنشطة كيدية.</p>	<p>حادث أمني:</p>
<p>أدوات رقمية أو بيانات قانونية تدل على خرق أمني محتمل، وتتضمن "عنوان بروتوكول الإنترنت" لمصدر الاختراق الأمني والأساليب الأخرى المستخدمة من قبل المصدر لتنفيذ الاختراق الأمني.</p>	<p>مؤشر المخاطر المحتملة:</p>
<p>الأنظمة والمرافق المادية الأساسية والتنظيمية مثل (المباني، وأجهزة الشبكات، ومزودات الطاقة، والأشخاص والعمليات) المطلوبة لتشغيل شبكة الاتصالات العامة.</p>	<p>البنية التحتية:</p>
<p>المنظمة الدولية للمعايير.</p>	<p>شهادة الأيزو:</p>
<p>عملية منهجية تُستخدم للتحقق من ضوابط الحماية للمرخص له المعني لتحديد أية نقاط ضعف يمكن استغلالها من قبل المهاجمين في الفضاء السيبراني.</p>	<p>اختبار الاختراق:</p>

<p>أي معلومات متعلقة بشخص طبيعي معرف أو ممكن التعرف عليه، أو شخص طبيعي يمكن تحديده بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بوسائل يمكن استخدامها بطريقة معقولة على الأرجح من قبل المرخص له، وعلى وجه الخصوص عن طريق الرجوع إلى معلومات المستخدم أو المشترك، ورقم الهوية، وبيانات الموقع، ومعرف الهوية عبر الإنترنت أو بعامل أو أكثر يخص الهوية المادية والفيسيولوجية والوراثية والعقلية والاقتصادية والثقافية أو الاجتماعية لهذا الشخص.</p>	<p>البيانات الشخصية:</p>
<p>عملية منهجية لتقييم المخاطر المحتملة على البنية التحتية الأساسية للاتصالات.</p>	<p>تقييم المخاطر:</p>
<p>قرار يصدر من قبل الهيئة طبقاً لأحكام المادة 4 من هذه اللائحة.</p>	<p>قرار إدارة المخاطر:</p>
<p>مجموعة أنشطة ومناهج متسقة تُستخدم في الحد من المخاطر التي تشكل تهديد على البنية التحتية الأساسية للاتصالات.</p>	<p>عملية إدارة المخاطر:</p>
<p>التهديد بوقوع أو احتمالية وقوع ضرر أو خسارة أو أي حادثة سلبية أخرى بسبب نقاط ضعف خارجية أو داخلية، ويمكن تفاديها من خلال اتخاذ إجراءات وقائية.</p>	<p>المخاطر:</p>
<p>إجراء أو أداة ضبط توفر الحماية من وقوع ضرر لضمان أمن وتوفير البنية التحتية الأساسية للاتصالات.</p>	<p>الإجراء الوقائي:</p>

<p>أي نفاذ غير مصرح به للبيانات والتطبيقات والشبكات و المرافق، ينتج عنه إفصاح عن اية معلومات حساسة أو اية تأثيرات محتملة على تشغيل البنية التحتية.</p>	<p>اختراق أمني:</p>
<p>تدقيق دوري يُنفذ من قبل مقيّم مستقل لصالح المرخص له المعني لضمان استيفاء بنيته التحتية الأساسية للاتصالات لمتطلبات معيار الأيزو 27001، ويطلق على نتيجة هذا التدقيق اسم "تقرير تدقيق المراقبة".</p>	<p>تدقيق المراقبة:</p>

ب- تكون الإشارات إلى الوقت هي إشارات إلى الوقت في مملكة البحرين مقاساً باستخدام نظام توقيت 24 ساعة.

مادة (2)

أهداف اللائحة

تهدف هذه اللائحة إلى تحقيق ما يلي:

- أ. وضع عملية إدارة المخاطر لخصر وتحديد البنية التحتية الأساسية للاتصالات.
- ب. وضع أسلوب موحد ومتسق لتقييم وحماية أمن وتوفر البنية التحتية الأساسية للاتصالات.
- ج. تحديد مسؤوليات والتزامات المرخص له فيما يتعلق بالكشف والاستجابة في الوقت المناسب للحوادث الأمنية والاختراقات الأمنية.
- د. تحديد المسؤوليات والتزامات للمرخص له فيما يتعلق بإدارة المخاطر.
- هـ. تحديد المسؤوليات والتزامات للمرخص له المعني فيما يتعلق بعملية إدارة المخاطر لبنيته التحتية الأساسية للاتصالات.

مادة (3)

التزامات المرخص لهم

أ- يلتزم المرخص لهم بالقيام بما يلي:

1- اتخاذ الإجراءات المناسبة لإدارة المخاطر على أمن وتوفر بنيتهم التحتية،

والخطوات المناسبة لحماية أمن وتوفر بنيتهم التحتية، قدر المستطاع.

2- إبلاغ الهيئة خلال أربعة وعشرين (24) ساعة من علمه بأي اختراق أمني أو

وقوع حادث أمني.

3- تقديم تقرير تفصيلي للهيئة خلال خمسة (5) أيام عمل من علمه بأي اختراق

أمني أو وقوع حادث أمني على أن يتضمن هذا التقرير البيانات والمعلومات

الآتية:

أ. تاريخ ووقت ابتداء الاختراق الامني أو وقوع الحادث الأمني.

ب. تاريخ ووقت معالجة الاختراق الامني أو الحادث الأمني بشكل كامل وفي حال

ما إذا كان الحادث مازال مستمراً وقت البلاغ، يجب ابلاغ الهيئة بوقت معالجته

حال توفر ذلك.

ج. معلومات بشأن الموقع ومنها العنوان كحد أدنى.

د. شرح موجز عن الاختراق الامني أو الحادث الأمني، بما في ذلك السبب والضرر

الناتج عنه والخسارة المالية المقدرة وإجراءات التخفيف من آثاره الذي تم اتخاذها

من قبل المرخص له حتى إعداد التقرير.

هـ. أي مؤشرات للمخاطر المحتملة التي تم تحديدها أثناء التحقيق.

ب- يجوز للهيئة عند استلامها تقريراً طبقاً لأحكام هذه المادة اتخاذ الإجراءات

التاليين أو أحدهما، متى رأت ذلك مناسباً:

أ) إبلاغ الجمهور بوقوع الاختراق الامني أو الحادث الأمني، أو تطلب من

المرخص له إبلاغ الجمهور.

ب) إبلاغ الأجهزة الأمنية أو الجهات الحكومية المعنية بهذا التقرير.

مادة (4)

قرار إدارة المخاطر

أ- تصدر الهيئة قرار إدارة المخاطر للفئات الآتية من المرخص لهم ممن:

- 1- يحملون الترخيص الممتاز لخدمات الاتصالات المتنقلة.
- 2- يحملون الترخيص الممتاز لمرافق الاتصالات الدولية.
- 3- يقومون بتكيب وتشغيل و/أو إدارة البنية التحتية الأساسية للاتصالات حسبما يتم تحديده من الهيئة.

ب- تأخذ الهيئة في الاعتبار، لتحديد المرخص له المعني طبقاً للبند (3) من الفقرة (أ) من هذه المادة المعايير الآتية:

- 1- مدى أهمية البنية التحتية للمرخص له المعني لدعم القطاعات الرئيسية للمجتمع والاقتصاد.
- 2- أثر عدم توفر البنية التحتية للمرخص له المعني على القطاعات الرئيسية للمجتمع والاقتصاد.
- 3- الخسائر المادية للقطاعات الرئيسية للمجتمع والاقتصاد الناتجة عن عطل البنية التحتية للمرخص له المعني.

ج- يجب أن يتضمن قرار إدارة المخاطر، على الأقل، ما يلي:

- 1- مبررات اعتبار المرخص له على أنه مرخص له معني.
- 2- المستندات المطلوبة من قبل المرخص له المعني طبقاً لأحكام المادة (5) من هذه اللائحة.

3- المواصفات العامة لعناصر البنية التحتية.

4- قائمة أولية بأنواع التهديدات.

مادة (5)

التزامات المرخص لهم المعنيون

يجب على المرخص لهم المعنيين تنفيذ عملية إدارة المخاطر - عند استلام قرار إدارة المخاطر - وذلك وفقاً لأحكام القرار والأحكام الآتية:

أ- يجب على المرخص له المعني خلال فترة ثلاثة (3) أشهر من تاريخ استلام قرار إدارة المخاطر:

1- تحديد بنيته التحتية الأساسية للاتصالات في مستند حصر الأصول.

2- تزويد الهيئة بمستند حصر الأصول وفقاً لقرار إدارة المخاطر.

ب- إعداد وتنفيذ والحصول على وحفظ وتقديم المستندات التالية إلى الهيئة خلال ثمانية عشرة (18) شهراً من تاريخ استلام قرار إدارة المخاطر من قبل الهيئة:

1- خطة استمرارية العمل.

2- شهادة الأيزو 27001.

3- تقرير تدقيق الاعتماد لشهادة الأيزو 27001.

4- تقرير تقييم المخاطر المطبق لتدقيق الاعتماد.

ج- تزويد الهيئة بعد حصوله على شهادة الأيزو 27001 وبصفة سنوية بالمستندات الآتية:

1- تقرير تدقيق المراقبة لشهادة الأيزو 27001.

2- تقرير تقييم المخاطر المطبق لتدقيق المراقبة.

3- خطة استمرارية العمل المحدثة؛ إن وجدت.

4- نسخة من خطة الاستجابة للحوادث وفقاً لمتطلبات شهادة الأيزو 27001.

د- الحصول على إعادة اعتماد شهادة الأيزو 27001 كل ثلاث (3) سنوات من تاريخ الحصول على شهادة الأيزو 27001 وإبلاغ الهيئة بذلك.

مادة (6)

عمليات تقييم المخاطر الإضافية

أ- للهيئة أن تطلب من المرخص له المعني تنفيذ عملية تقييم مخاطر إضافية في حال ارتأت بأن البنية التحتية الأساسية للاتصالات للمرخص له المعني غير آمنة بدرجة كافية، وقد تتضمن هذه العملية تنفيذ اختبار الاختراق من قبل مقيم مستقل مؤهل ومناسب، على أن يتحمل المرخص له المعني تكاليف المقيم المستقل.

ب- في حال طلب الهيئة إجراء عملية تقييم مخاطر إضافية طبقاً للفقرة (أ) من هذه المادة، يجب على المرخص له المعني استكمال وتقديم تقرير تقييم المخاطر الإضافية إلى الهيئة خلال ثلاثة (3) أشهر من تاريخ طلب الهيئة، ما لم تصدر أية تعليمات كتابية بخلاف ذلك من قبل الهيئة.

مادة (7)

الإجراءات الوقائية الإضافية

أ- للهيئة أن تطلب من المرخص له المعني -بعد مراجعة المستندات المقدمة من قبله طبقاً لأحكام المواد (5) و(6) و(8) من هذه اللائحة- تنفيذ الإجراءات الوقائية

الإضافية بهدف زيادة الحد من المخاطر على بنيته التحتية الأساسية للاتصالات وذلك خلال ثلاثة (3) أشهر من تاريخ الطلب.

ب- يجب على المرخص له المعني أن يؤكد إلى الهيئة كتابياً بشكل فوري عند استكمال تنفيذ الإجراءات الوقائية الإضافية المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة.

مادة (8)

عملية إدارة المخاطر غير الكافية

في حال ارتأت الهيئة بأن المستندات المقدمة بموجب أحكام المواد (5) و(6) و(7) من هذه اللائحة من قبل المرخص له المعني غير كافية، للهيئة الحق في تعيين مقيّم مستقل لتحديد أية قصور. على أن يتحمل المرخص له المعني تكاليف المقيّم المستقل.

مادة (9)

تحقيق الالتزام بأحكام اللائحة

مع عدم الإخلال بصلاحيات الهيئة المنصوص عليها في المادة (8) من هذه اللائحة، يعتبر إخلال المرخص له بأحكام هذه اللائحة إخلالاً جسيماً لأحكام قانون الاتصالات. وللهيئة اتخاذ التدابير والجزاءات المنصوص عليها في قانون الاتصالات على كل مرخص له يخالف أحكام هذه اللائحة.

مادة (10)

التكاليف

يجب على كل مرخص له معني تحمل كافة التكاليف الخاصة للوفاء بالتزاماته بموجب هذه اللائحة، بما في ذلك تكاليف تنفيذ عملية تقييم المخاطر الإضافية المنصوص عليها

في المادة (6) من هذه اللائحة وتنفيذ الإجراءات الوقائية الإضافية المنصوص عليها
المادة (7) من هذه اللائحة.

مادة (11) السرية

أ- يجب ان تتعامل الهيئة مع كافة المعلومات المقدمة لها بموجب هذه اللائحة
وفقا لأحكام قانون الاتصالات ذات العلاقة والإرشادات الصادرة من قبل الهيئة.
ب- يجب على المرخص لهم اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لضمان خصوصية
وسرية المعلومات التي حصلوا عليها في إطار تطبيق هذه اللائحة، ويُسمح
بالإفصاح عن هذه المعلومات فقط وفقا لأحكام قوانين مملكة البحرين.